



interest rate sensitivity Gap management and its impact on profitability in the commercial banks for the period (2005-2014)

(*) إدارة فجوة حساسية الفائدة وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية - دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠١٤-٢٠٠٥)

(**) محمد هاشم رباط

(**) ا.م.د. احمد كاظم اليساري

Abstract:-

The world for financial institutions has changed during the last 20 years, and become riskier and more competitive. After the deregulation of the financial market, This prompted expenses to do everything they can to cope with risk in order to earn sufficient returns. Increase the interest rate fluctuations dramatically require efficient management in the interest rate risk management. banks developed a variety of methods for measuring and managing interest rate risk. Interest rate gap management has become an increasingly important part of bank funds management over the past decade. The gap in standards used by the bank to the statement of net interest margin, that is, interest income less interest expense, to unexpected changes in market interest rates. gap management process bank management both assets and liabilities, on the balance sheet according to interest rate sensitivity. For this study to shed light came on one of the important influences on the overall activity of banks, which risks related to changes in the interest rate as playing an essential role in the investment theme as a result will effect the value of assets, liabilities or banks, How to deal with this kind of risk in order to preserve the value of the bank.

The purpose achieve the goals of the study It was selected gap model from which to measure the effect of the time factor on the values of assets and liabilities And thus take the necessary treatments to maintain the bank's dividend, which seeks all banks to maintain it from all aspects of risk.

The study was based on Ferdin The first relates to the value of the bank that are affected as a result of changes in the gap between assets and liabilities The second dealt with the protection of assets and liabilities costumes interest rate changes by the zero-gap model.

The study presents a set of conclusions that the most important changes in interest rates affect the values of assets and liabilities and thus affect the value of the bank. were the recommendations of this study, the first two aspects General recommendations include all banking sectors while the second dealt with the recommendations on a sample study based on what brought him the results of the analysis.

(*) بحث مستقل.

(**) جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم علوم ماليه ومصرفية .

(***) طالب ماجستير - جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم علوم ماليه ومصرفية .

المستخلص:-

لقد تغير العالم بالنسبة للمؤسسات المالية خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، وأصبح أكثر مخاطرة وأكثر تنافسية بعد تحرير الأسواق المالية، وهذا ما دفع المصارف لبذل كل ما بوسعها من أجل مواجهة المخاطرة من أجل كسب العوائد الكافية. زيادة تقلبات سعر الفائدة بشكل كبير تطلب إدارة تتسم بالكفاءة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة. لقد طورت المصارف مجموعة متنوعة من الأساليب لقياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وأصبحت إدارة فجوة الفائدة جزءاً متزايد الأهمية من المصارف في إدارة الأموال خلال العقد الماضي. وتعد الفجوة من المقاييس التي يستخدمها المصرف لبيان هامش الفائدة الصافي وهو الفرق بين إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد إلى التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة في السوق.

إدارة الفجوة هي عملية إدارة المصرف لكل من الموجودات والمطلوبات، على الميزانية العمومية وفقاً لحساسية السعر الفائدة.

لهذا جاءت دراستنا لتسلط الضوء على واحد من المؤثرات المهمة على مجمل نشاط المصارف وهو المخاطر المتعلقة بتغيرات سعر الفائدة باعتبارها تلعب دوراً جوهرياً في موضوع الاستثمار وبالتالي تؤثر على قيمة الأموال سواء كانت على شكل موجودات أم مطلوبات مصرفية، وكيفية التعامل مع هذا النوع من المخاطرة بغرض الحفاظ على قيمة المصرف. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار نموذج الفجوة الذي يمكن من خلاله قياس أثر عامل الوقت على قيم الموجودات والمطلوبات وبالتالي اتخاذ ما يلزم من معالجات للحفاظ على العوائد التي تسعى جميع المصارف للحفاظ عليها من كافة أوجه المخاطرة.

وقد استندت الدراسة على فرضيتين الأولى تتعلق بأن قيمة المصرف تتأثر نتيجة التغيرات في الفجوة بين الموجودات والمطلوبات أما الثانية تناولت وقاية الموجودات والمطلوبات إزاء تغيرات سعر الفائدة عن طريق نموذج الفجوة الصفرية. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات هما أن التغيرات في سعر الفائدة تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات وبالتالي تؤثر على قيمة المصرف.

لهذا جاءت توصيات هذه الدراسة بجانبين الأول توصيات عامة تشمل كل القطاعات المصرفية إما الجانب الثاني تناول التوصيات المتعلقة بعينة الدراسة بناء على ما جاءت به نتائج التحليل.

المقدمة:-

لاشك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاطمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر ومراجعتها أهمية متزايدة لدى المصارف، كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

وتمشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت المؤسسات المالية بشكل عام و المصارف بشكل خاص مؤخراً في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال المصرف على تنوعها.

إن التطور الذي عرفته الصناعة المصرفية أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها ، كما أدى إلى تعقيد العمليات المصرفية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحكم في كل متغيرات هذه صعب إن لم يكن مستحيلاً . خاصة وإنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة ، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة ، بما يخدم أهدافها لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

وبناء على أهمية متغيرات الدراسة، تضمنت الرسالة اربعة فصول، تناول الاول منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة. اما الفصل الثاني تمثل بالاطار النظري بمحئين تناول المبحث الاول ادارة فجوة حساسية الفائدة وتضمن (مفهوم ادارة الموجودات والمطلوبات- ادارة المخطرة- مخاطرة سعر الفائدة- تحليل الفجوة)، اما المبحث الثاني تناول الربحية وتضمن (المفهوم- الاهمية-العوامل المؤثرة- القياس) ال وبعدها تم تعزيزه ودعمه من خلال الدراسة التطبيقية لمعرفة متانة وصلادة هذا البناء وتمثل بالفصل الثالث من الرسالة، لنصل من خلاله الى خاتمة بناؤنا بأهم الاستنتاجات التي استخلصت من ذلك، و صياغة التوصيات وتمثل ذلك في الفصل الرابع .

المحور الأول (منهجية البحث)

اولا :- مشكلة الدراسة (Study Problem)

تعد المخاطرة من القضايا المهمة التي تتناولها الدراسات المالية المتعلقة بالأنشطة المصرفية. لذلك لابد أن نوضح موضوع المخاطرة سواء وأهميته في كل القرارات التي تتخذها المؤسسات المالية التي تؤثر على نمو واستدامة واستقرار العمليات المصرفية بالشكل الذي يحقق ويضمن بقاء قيم الموجودات والمطلوبات غير متأثرة بتغيرات وبتقلبات أسعار الفائدة . لذلك فان عامل الوقت يلعب دور مهما في الحفاظ على قيم التدفقات النقدية وفي الوقت نفسه وان هي فرض حالة من الحساسية في كل من موجودات ومطلوبات المصرف وغيرها من الأدوات المالية. ولهذا فان تغيرات أسعار الفائدة والمخاطر المرتبطة بها مع عامل الوقت يؤدي الى تغيير قيم كل من الموجودات والمطلوبات وبالتالي على القيمة في المصارف.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

- هل تؤثر ادارة فجوة حساسية سعر الفائدة في ربحية المصرف التجاري ؟

ثانيا :- أهمية الدراسة (Study Importance)

يعد موضوع أسعار الفائدة وتغيراتها وتأثيرها على المؤسسات المصرفية من الموضوعات المهمة التي يجب التعامل معها من قبل المؤسسات المالية. لذلك تناولت الكثير من الدراسات هذا الموضوع على قدر عال من الاهمية. إلا أن الدراسة الحالية تأتي أهميتها من كونها تركز على واحد من العوامل المهمة التي تقوم عليها قيمة المؤسسة المصرفية وهو تأثير مخاطرة سعر الفائدة على جانب الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على قيمة المؤسسة المصرفية .

يتيح أنموذج الفجوة للمؤسسات المالية اتخاذ القرارات المناسبة بأسلوب يتناسب معهد فتلك المؤسسات في الحفاظ على قيم قيمة المصرف بالدرجة الأساس من خلال السيطرة على قيم الموجودات والمطلوبات والتي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار الفائدة .

ثالثاً :- اهداف الدراسة (Study Objective)

تتمثل أهداف الدراسة بالآتي:

- 1- التركيز على مفهوم الفجوة وتأثير أسعار الفائدة عليها كأداة تسهم في تطوير العمل.
- 2- التركيز على ادارة الموجودات والمطلوبات في المصرف وبيان مدى حساسيتها تجاه تقلبات اسعار الفائدة واثر التغيرات فيها على ارباح المصرف مما يتطلب من ادارة المصارف اتباع افضل طريقة لتخفيض المخاطر وتعظيم الربح.
- 3- التركيز على التغيرات الحاصلة في الاسواق ومواجهة المخاطر لاسيما مخاطر سعر الفائدة التي تعد من العوامل الاساسية المحددة لعمل المصرف وبقائه في السوق المصرفي وقدرته على المنافسة.
- 4- استخدام مفهوم الفجوة في مجال الحفاظ على قيمة المصارف من خلال المعالجات المناسبة التي تتناسب مع التغيرات الحالية والمتوقعة في أسعار الفائدة.

- ٥- توضيح مفهوم الفجوة بالشكل الذي تتمكن فيها لإدارات المصرفية من تحديد رؤية مناسبة للموجودات والمطلوبات وتتمكن من خلاله مواجهة المخاطر واختيار الأساليب الحديثة لمعالجة مخاطر تغير أسعار الفائدة والتعرض لها بأقل الخسائر المحتملة.
- ٦- التأكيد على جانب مهم في العمل المصرفي وهو موضوع المخاطرة والقدرة على مواجهتها واثّر ذلك في تحقيق العائد وانعكاسه على قيمة المصرف.

رابعاً :- فرضية الدراسة (Study Hypothesis)

انبثق عن الدراسة فرضيتان

الفرضية الرئيسية الأولى :-

أ- لا تتأثر قيمة المصرف بتغير الفجوة بين الموجودات والمطلوبات.

ب- تتأثر قيمة المصرف بتغير الفجوة بين الموجودات والمطلوبات.

الفرضية الرئيسية الثانية :-

أ- لا يمكن وقاية الموجودات والمطلوبات إزاء تغيرات أسعار الفائدة عن طريق فجوة المدة الصفرية .

ب- يمكن وقاية الموجودات والمطلوبات إزاء تغيرات أسعار الفائدة عن طريق فجوة المدة الصفرية .

خامساً :- مجال وعينة الدراسة (study sample)

تم تطبيق هذه الدراسة في أربعة عشر مصرفاً من المصارف الأهلية العاملة في العراق والظاهرة في سوق العراق للأوراق المالية وهي: مصرف الموصل الذي أسس كشركة مساهمة سنة (٢٠٠١) وبراس مال اسمي مقداره (١) مليار دينار ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٠٢) مليار دينار في سنة (٢٠١٤) ومصرف دار السلام الذي أسس سنة (١٩٩٨) وبراس مال اسمي مقداره (٢٠٠) مليون دينار ثم ارتفع راس المال ليصل الى (١٥٠) مليار دينار في سنة (٢٠١٤) ومصرف بابل الذي تأسس سنة (١٩٩٩) وبراس مال اسمي قدره (٥٠٠) ثم ارتفع راس المال ليصل الى (١٧٨) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف بغداد الذي تأسس سنة (١٩٩٢) وبراس مال اسمي قدره (١٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الخليج الذي تأسس سنة (١٩٩٩) وبراس مال اسمي قدره (٦٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٣٠٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف سومر الذي تأسس سنة (١٩٩٩) وبراس مال اسمي قدره (٤٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الاستثمار الذي تأسس سنة (١٩٩٣) وبراس مال اسمي قدره (١٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الاتحاد الذي تأسس سنة (٢٠٠٢) وبراس مال اسمي قدره (٢) مليار ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٢) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الاهلي الذي تأسس سنة (١٩٩٥) وبراس مال اسمي قدره (٤٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الائتمان الذي تأسس سنة (١٩٩٨) وبراس مال اسمي قدره (٢٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الشمال الذي تأسس سنة (٢٠٠٣) وبراس مال اسمي قدره (٢٥٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) والمصرف المتحد الذي تأسس سنة (١٩٩٤) وبراس مال اسمي قدره (١) مليار ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٣٠٠) مليار في سنة (٢٠١٤) والمصرف التجاري الذي تأسس سنة (١٩٩٢) وبراس مال اسمي قدره (١٥٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤) ومصرف الشرق الاوسط التجاري الذي تأسس سنة (١٩٩٣) وبراس مال اسمي قدره (٤٠٠) مليون ثم ارتفع راس المال ليصل الى (٢٥٠) مليار في سنة (٢٠١٤). وقد حددت هذه المصارف كعينة للدراسة، وفي ما يتعلق بمدة الدراسة فقد اقتصرنا على عشر سنوات (٢٠١٤-٢٠٠٥)، حسب ما توافر من تقارير سنوية للمصارف عينة الدراسة.

هذا وقام الباحث باستبعاد عدد من المصارف منها المصارف الاسلامية بسبب طبيعة عملها وكذلك المصارف حديثة التأسيس. كذلك استخدام هذا العدد من المصارف يعطي نتائج افضل وكلما زاد حجم العينة يؤدي ذلك الى تمثيل افضل لمجتمع الدراسة.

سادساً:- اساليب جمع البيانات (Methods data collection)

جمعت البيانات من التقارير السنوية للمصارف الأهلية العراقية عينة الدراسة لتحليل مؤشرات فجوة حساسية الفائدة ومؤشرات الربحية، الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الدراسة. وتتمثل هذه المؤشرات بالاتي:

١- مؤشرات الفجوة

- أ- الفجوة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
Gap= Interest-Sensitive Assets – Interest Sensitive abilities
- ب- الفجوة النسبية = الفجوة / الموجودات الكلية
Relative Gap= IS Gap/ total assets
- ت- نسبة حساسية الفجوة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
Interest-Sensitivity Ratio= Interest-Sensitive Assets/ Interest Sensitive Liabilities
- ث- هامش الفائدة الصافي
Net interest margin (NIM)= Net interest income/Total earning assets

٢- مؤشرات الربحية

من أهم المؤشرات التي تم استخدامها تبعاً لما هو متوافر من بيانات في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

- أ- العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الموجودات
ROA= net income/total assets
- ب- العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حقوق الملكية
ROE= net income/total equity
- ت- نسبة هامش الربح من المبيعات (pms) = صافي الدخل / المبيعات
Profit margin on sale= Net income/sales
- ث- نسبة القوة الايرادية (BEP) = صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات
B E P= Profit before interest and taxes/Total assets
- ج- العائد على الودائع = صافي الدخل / الودائع
ROD= net income/total Deposits
- ح- هامش صافي الدخل = صافي الدخل / الايرادات
NPM= net income/Total Revenues
- خ- معدل دوران الموجودات = إجمالي إيرادات الفوائد / إجمالي الموجودات
RAT= Revenues/ total assets

سابعاً :- منهج الدراسة ((Study Approach))

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال :-

- ١- الاستناد إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات عن سعر الفائدة والمصارف التجارية والنقاط ذات العلاقة بالبحث وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث.

- ٢- الاستناد إلى القوائم المالية للمصرف التجاري عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.
- ٣- استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

المحور الثاني

(الاطار النظري للبحث)

أولاً :- إدارة فجوة حساسية الفائدة (Interest-Sensitive Gap management)

تمهيد:

إن إدارة فجوة حساسية الفائدة هو أحد مداخل إدارة الموجودات والمطلوبات التي تستخدمها الكثير من المؤسسات المالية في عصرنا الحالي من أجل تخفيض مخاطرة سعر الفائدة إلى الحد الذي لا يؤثر على ربحية الوحدات الاقتصادية.

إن حالة عدم اليقين التي تسود في أغلب المجالات الاقتصادية جعلت أسعار الفائدة أكثر تقلباً مما أدى إلى تقلبات كبيرة في أرباح المؤسسات المالية وقيمة الموجودات والمطلوبات التي تحتفظ بها تلك المؤسسات. كل هذا يفسر لماذا المؤسسات المالية أكثر قلقاً حول إدارة المخاطر التي تواجهها مؤسساتهم ومن أولى أوليات إدارة المخاطر هي فهم كيف يؤثر التقلب في أسعار الفائدة على أداء المؤسسات المالية. لذلك ينبغي أن نفهم كيف يجب أن تتعامل المؤسسات المالية مع مخاطر أسعار الفائدة ومنها المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة. وأما نستخدم تحليل الفجوة كأداة للحد من مخاطر أسعار الفائدة خاصة بوصفه إطاراً متكاملاً يعالج قيم التدفقات النقدية ضمن تغيرات أسعار الفائدة المرتبطة بعامل الزمن واثار ذلك على حساسية كل من الموجودات والمطلوبات وبيان تأثيرها على ربحية المصرف عند كل تغيير يطرأ في أسعار الفائدة. وكذلك يسعى إلى تخصيص الموجودات والمطلوبات إلى قياس الفجوة في كل نقطة استحقاق.

إن الخطوة الأولى في إدارة الفجوة للميزانية العمومية في المصرف هي التركيز على حساسية الموجودات والمطلوبات في المصرف تجاه سعر الفائدة، قياس حساسية الموجودات والمطلوبات لتقلب سعر الفائدة يسمى بتحليل الفجوة (Gap analysis) حيث تبدأ إدارة الفجوة بتحليل خصائص سعر الفائدة والموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف، لتحديد وقياس درجة الحساسية لسعر الفائدة وإمكانية زيادة المخاطرة نتيجة لذلك. فالموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة هي تلك الموجودات والمطلوبات التي يمكن أن تغير أسعار الفائدة الخاصة بها إستجابة لظروف السوق خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف.

أ- مفهوم إدارة الموجودات والمطلوبات (Asset-Liability Management)

تعرف إدارة الموجودات / المطلوبات (ALM) على أنها واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لإدارة المخاطر في المصارف إذا ما عرفنا ان الصناعة المصرفية تتعرض للعديد من المخاطر مثل مخاطر السوق والمخاطر المالية ومخاطر سعر الفائدة. (Allahabad.2012:121)

إن إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) هي عملية ديناميكية من التخطيط والتنظيم والتنسيق والسيطرة على الموجودات والمطلوبات وتختص إدارة الموجودات والمطلوبات مع إدارة الميزانية العمومية الاستراتيجية التي تشمل المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومستوى السيولة في المصرف ويزيد من أهمية إدارة الموجودات والمطلوبات للقطاع المالي بسبب التغيرات الهائلة التي حدثت في السنوات الأخيرة في الأصول (استخدامات الأموال) والمطلوبات (مصادر الأموال) من المصارف. ولذلك تحتاج المصارف على نحو متزايد لتطابق استحقاق الموجودات والمطلوبات وتحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والسيولة والمخاطر. (umarani. 2015: 179)

إن أهم ما يميز إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) بوصفها عملية ديناميكية من التنسيق والرقابة والسيطرة على الموجودات والمطلوبات من أجل تحقيق صافي محدد من إيرادات الفوائد. وتزداد أهمية ذلك بوضوح إذما عرفنا ان المصارف بوصفها من أهم وأقدم المؤسسات المالية تعتمد وبشكل كبير على الفرق بين إيرادات

فوائد القروض ومصاريف فوائد القروض باعتبارها المصدر الأساسي للربحية في المصارف. (charumathi.2008:1)

ب- مفهوم ادارة المخاطرة (Risk management Concept)

اختلفت مفاهيم المخاطرة بشكل عام وبسبب الاختلاف بين مفهوم المخاطرة وإدارة المخاطرة سنتطرق أولاً الى توضيح معنى ومفهوم المخاطرة ونوضح بعد ذلك مفهوم إدارة المخاطرة، حيث عرفت المخاطرة على حالة عدم اليقين عن المردود المستقبلي من الإستثمار وتقاس من حيث الأفعال زمني ونسبتها من المعيار. (Cecchetti.2011:139) في حين يرى (العامري. ٢٠١٢: ١٧٣) أن مصطلح المخاطرة يشق من الكلمة الإيطالية القديمة (Rescaare) وتعني الجرأة وبهذا المعنى فإن المخاطرة هي اختيار وليس قدر إذ أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن نتحكم فيها إذا توافر لدينا الوقت والميل للقيام بذلك، والمخاطرة كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضاً، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة، فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضاً المخاطرة. وتعرف المخاطرة على إنها احتمال الخسارة الناجمة عن حدث (أو سلسلة من الأحداث) التي تؤثر سلباً على تحقيق أهداف المؤسسة. (oblakovic.2013:19)

أما إدارة المخاطرة تعرف بأنها عملية تقييم وتعديل على أساس مستمر في العديد من المبادلات بين العائد والمخاطرة التي تواجه الشركة وهذه المبادلات يمكن تقييمها على أساس ما إذا كانت تتم لغرض من التحوط والمضاربة أو المراجعة وبالقدر نفسه من الأهمية هي أهداف عملية ونظرية لبرنامج إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. (Smith.2001:3.) ويرى (Asfaw.2015:2) أن نظام إدارة المخاطر يترك أثرها ما في حماية المستهلك والمستثمر ضد خطر فقد ان ودائعهم ورأس المال ليس فقط من خلال الحفاظ على سلامة، السيولة، الربحية، استقرار القطاع المصرفي، بل تعزيز الميزة التنافسية، وتحسين عملية إدارة المخاطر وخفض التكلفة.

ج- انواع المخاطرة (Types of risk)

نظر العملية التعقيد المتزايدة في المصارف خاصة في ما يتعلق بالعمل وبيئة العمل الديناميكية، فإن إدارة المخاطرة أصبحت مهمة جداً وخاصة في القطاع المالي. إذ إن المخاطرة تؤثر على ربحية المصارف وعلى الصحة المالية لها. ويمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الى مخاطر مالية (Financial Risk) وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر السوقية ومخاطر سعر الفائدة أما المخاطر غير المالية (Non Financial Risk) تشمل المخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية والمخاطر السياسية. (kumar.2013:147)

المخاطر المالية الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية عادة ماتصنف إلى مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، مخاطر السيولة أما المخاطر غير المالية، فتصنف الى مخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال. (Böblingen. 2008:34)

د- مخاطرة أسعار الفائدة (interest rate risk)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة مهم لكثير من المتعاملين في السوق وفي المجتمع العالمي والنمو في سوق المشتقات المالية في العقد الأخير يوضح الأهمية المتزايدة في إدارة مخاطر سعر الفائدة. (Stevenson.2005:2) وتعد أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات مراقبة في الاقتصاد كونها تخضع للسلطة النقدية وتنشر التقارير الصادرة عن الجهات المختصة تحركات الفائدة بشكل شبه يومي في وسائل الإعلام لأنها تؤثر بشكل مباشر على حياتنا اليومية ولها اثار مهمة بالنسبة لصحة الاقتصاد وهي تؤثر على القرارات الشخصية والقرارات الاقتصادية للشركات والأسر مثل ادخار أموالهم في المصارف من عدمه. (Mishkin.2004:61)

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها تعرض المصرف للتحركات السلبية في أسعار الفائدة حيث تمثل مخاطر سعر الفائدة تحدياً كبيراً على رأس المال والأرباح في المصرف وكذلك تأثير التحركات في أسعار الفائدة على موقف المؤسسات المالية وعندما تتغير أسعار الفائدة فإن القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية سوف تتغير وهذا بدوره يغير القيمة الأساسية للموجودات والمطلوبات والأنشطة خارج الميزانية العمومية وبالتالي التأثير على قيمتها الاقتصادية. (bcbs.2015:3) لذلك قبول مخاطرة سعر الفائدة هو جزء طبيعي في المصارف

ويمكن أن يكون مصدرا هاما من الربحية وقيمة حقوق المساهمين، وعلى الرغم من امكانية تخفيض هذه المخاطرة الا انها تشكل تهديدا كبيرا على قاعدة رأس المال في المصرف. (Burucs.2014:30)

ويعد نشاط إدارة مخاطرة سعر الفائدة أحد الجوانب الرئيسية لإدارة الموجودات والمطلوبات والتي تهدف الى حماية كل من الدخل ورأس المال من مخاطر أسعار الفائدة. (Bratanovic.2003.249) وهناك بعدا آخر لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة السوقية التي تواجه المصرف، نظرا للتحركات في أسعار الفائدة، والقيمة السوقية للموجودات والمطلوبات يمكن أن تتغير. وبعد كل شيء، يتم استخدام أسعار الفائدة لخصم التدفقات النقدية عند تحديد القيم المذكورة أعلاه. (Haring.2008:9)

هـ- آثار مخاطر أسعار الفائدة (Effects of Interest Rate Risk)

التغيرات في مخاطر أسعار الفائدة في السوق قد تؤثر سلبا على الوضع المالي للمصرف. وكذلك تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على كل من الأرباح الحالية (منظور الأرباح) وكذلك على صافي الثروة للمصرف (منظور القيمة الاقتصادية). فالمخاطر من وجهة نظر الأرباح يمكن قياسها من خلال التغير في هامش الفائدة الصافي (NIM). أما المخاطر من منظور القيمة الاقتصادية فيمكن قياسه من خلال التغيرات في القيمة السوقية. (2012:14). (Hyderabad)

و- تحليل الفجوة (GAP ANALYSIS)

تحليل الفجوة هو أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية وتركز هذه الاداة على التقلبات المحتملة في الدخل من اسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة وفي هذه الطريقة يتم اعداد جدول توزع فيه الموجودات والمطلوبات وكذلك الارصدة خارج الميزانية ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة وفق اجالها اذ كانت اسعار الفائدة ثابتة أو وفقا عادة تسعيرها اذ كانت الاسعار متغيرة وتبعا لذلك تستخرج مؤشرات لحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات نحو سعر الفائدة. وتركز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة وبعد اختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الموجودات والمطلوبات الى مجموعات وفق اجالها ان كانت على أساس سعر الفائدة الثابت أو وفق اقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات وان كانت على أساس سعر الفائدة المتغير. ويطلق على الموجودات والمطلوبات التي يعاد تقييمها بالموجودات والمطلوبات ذات الحساسية نحو سعر الفائدة. وتساوي قيمة الفجوة بين الموجودات والمطلوبات كما مبين ادناه. (خان. ٢٠٠٣: ٤)

الفجوة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

إن تحليل الفجوة ينشأ عن إدارة المصرف للموجودات والمطلوبات. على سبيل المثال (Clifford1981) يحدد الفجوة بالفرق بقيمة الميزانية العمومية بين الثابت والمتغير للموجودات والمطلوبات. وعندما يكون معدل التغير في الموجودات اكثر من معدل التغير في المطلوبات النتيجة تؤدي إلى الخسارة في صافي الدخل التشغيلي. فضلا عن ذلك قد يكون تحليل الفجوة مكرر من أجل مراعاة الاختلاف في الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. (smink.1993.145)

واعتمد تحليل الفجوة على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية خلال ثمانينات القرن الماضي. حيث يعد تحليل الفجوة من تقنيات إدارة الموجودات والمطلوبات والتي يمكن استخدامها لتقييم مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السيولة، فهو يقيس في تاريخ معين الفجوات بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (RSA) والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (RSL) Charumathi.2008.3)

ثانيا: الربحية (PROFITABILITY)

تعد الربحية هدف اساسي، وأمر ضروري للبقاء والاستمرار، وغاية يتطلع اليها المساهمون. عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد ان هناك جهد اي وجه نحو الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة.

وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة من الزمن. وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاءة.

أ- مفهوم الربحية (profitability concept)

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: الاستثمار والتمويل. (Sangeetha.2012:172)

تختلف الربحية عن الربح بطريقة مهمة جدا، الربحية لا تقاس من حيث المال، ولكن من حيث العائد على بعض الأصول، مقاييس الربحية هو مقدار الناتج الذي يمكن الحصول عليها من استخدام كمية معينة من الأصول. (Lutz. 2010:20). وفي بعض الأحيان، تستخدم عبارة الربح والربحية بالتبادل. ولكن بالمعنى الحقيقي، هناك فرق بين الاثنين، ووفقا لذلك فإن كلمة الربحية (profitability) تتكون من كلمتين هي الربح (profit) إذ يعرف الربح على أنه الدخل الكلي المتحقق بواسطة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة، في حين الكلمة الثانية القدرة (ability) فهي تشير إلى قوة المصرف لكسب الأرباح، وتدل أيضا على قوة أدائها التشغيلي والمالي. (tulsian. 2014:19)

ب- أهمية الربحية (The importance of profitability)

تعد الأرباح مهمة جدا ليس فقط بسبب المعلومات التي توفرها حول ازدهار ونمو الاقتصاد في سنة معينة، ولكن أيضا لأن تلك الأرباح هي المحدد الرئيسي للنمو والتوظيف على المدى المتوسط. كما تعد التغييرات في الربحية بمثابة مساهم هام في تحقيق التقدم الاقتصادي عبر تأثير الأرباح الواضح على قرارات استثمار وإدخال الشركات. وذلك لأن الارتفاع في معدل الأرباح يحسن من وضع التدفقات النقدية للشركات ويوفر قدرا أكبر من المرونة في مصادر التمويل لاستثمارات الشركات (أي من خلال الأرباح المحتجزة). سهولة الحصول على التمويل يسهل زيادة الاستثمار التي تعزز القدرة الإنتاجية والتنافسية ويوفر فرص العمل – التوظيف. (mudashiru.2013:156)

ج- العوامل المؤثرة على الربحية (Factors affecting on the profitability)

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها هدفها المتعلق بتحقيق وبتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي تختلف تأثيرها في الربحية، سواء أكانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة، أم داخلية تتعلق بالمصرف نفسه. (Delis.2005:6)

أولاً:- العوامل الداخلية (Internal factors)

تتمثل في الآتي :-

أ- هي كل راس المال (Capital Structure)

رأس المال يلعب دورا مهما في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي. ويجب على المصارف أن يكون لها قدر كاف من رأس المال، وذلك لدعم أعمالها والتوسع فضلا عن كون رأس المال شكل حائط الصد الأخير الذي يلجأ إليه المصرف لمواجهة أي خسائر محتملة قد تؤثر على وجوده مستقبلا. (Maulana.2014:396)

ب- حجم المصرف (Bank Size)

ويشير حجم المصرف إلى إجمالي الحجم الكلي للقطاع المصرفي ومجموع الخصائص التي تحدد فاعليته في تلبية طلب العملاء والتوقعات. زيادة حجم المصرف يمكن أن تقلل من كلفة الائتمان التي توفرها المصارف. والسبب هو أن حجم المصارف الكبيرة قد تستفيد منه في تحسين الكفاءة المصاحبة لموفورات الحجم، أحد المزايا للمصارف الكبيرة أنها قد تكون أكثر تنوعا، مما يمكنه أن يقلل من تكاليف تمويلها. وتكشف بيانات البحوث التي أجريت مؤخرا عن أدلة أقوى بكثير عن أهمية زيادة العائدات في القياسين المصارف الكبيرة. العديد من الباحثين يؤكدون العلاقة بين الأداء (مقاسا إما بالتكاليف أو الربحية) وحجم المصرف وأشاروا إلى أن العديد من المصارف التجارية استفادت من زيادة العائدات في القياس للأداء، بغض النظر عن هيكل

الملكية والقيود المصرفية. (Pasiouras, Kosmidou) وجدا علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم وربحية المصرف. (Zhou.2012:373)

ج- المخاطرة الائتمانية والسيولة (Credit and Liquidity Risk)

المخاطرة الائتمانية أحد العوامل الداخلية المؤثرة في الربحية ولاسيما أن أحد الانشطة الرئيسية التي يمارسها المصرف هو بمنح القروض للمقترضين. وتعتبر مخاطر الائتمان أحد العوامل الهامة والمؤثرة كما أشار إلى ذلك (Wong 1997) على هامش صافي الفائدة. (Ryu.2005:18)

استراتيجية مخاطر السيولة تشير الى استراتيجية المصارف نحو إدارة مخاطر السيولة التي تقاس عن طريق نسبة الموجودات السائلة لدى العملاء والتمويل قصير الأجل . يمكن للمصارف المحافظة على السيولة من خلال استراتيجيات مختلفة ويمكن لها ان تدمج تلك الاستراتيجيات للحصول على اداء افضل للسيولة. ومع ذلك، فإن تأثير السيولة من المتوقع أنه ينخفض في السنوات الأخيرة عبر جانب الموجودات في الميزانية العمومية التي انخفضت أهميتها لصالح الادارة النشطة لإدارة المطلوبات. (altunbas .2004:18)

د- الكفاءة والكفاءة (Cost and Efficient)

مفهوم الكفاءة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإنتاجية وفي بعض الأحيان يتم استخدام المصطلحات بالتبادل، على افتراض نسب المدخلات والمخرجات. قياس الكفاءة هو أكثر دقة من الإنتاجية بمعنى أنها تشمل على مقارنة مع معظم الحدود الكفاءة. (Jureviciene.2013:1126) الكثير من الدراسات السابقة وجدت ان الكفاءة يكون لها تأثير إيجابي كبير مع الربحية. (Supartika.2016:133) وترتبط الكفاءة بالقدرة على الانتاج و النتيجة مع الحد الأدنى من الجهد أو الموارد. (Kablan.2010:3)

ثانياً:- العوامل الخارجية (External factors)

العوامل الخارجية من أرباح المصارف ترتبط في كل من البيئة الاقتصادية والقانونية والعوامل البيئية تشمل هي كل السوق، والتنظيم، والتضخم وأسعار الفائدة ونمو السوق والظروف الاقتصادية العامة مثل الازدهار الاقتصادي أو الركود . (Onuanga.2014:96)

١- هيكل الملكية (Ownership Structure)

أشارت النظريات والدراسات التجريبية الى إن مشاكل الوكالة وسلوك المخاطرة المختلفة اعتمدت على طبيعة المساهمين. القضية الأولى هي تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين التي حددها (Jensen and Meckling 1976) وتشير النظرية القائلة بأن دفاع المساهمين مع محفظة متنوعة هي اتخاذ المزيد من المخاطر من أجل عائد أعلى من المتوقع في حين المدراء يعملون لحماية موقفهم والمنافع الشخصية على سبيل المثال (Sanders1990) يجد أن المصارف التي يسيطر عليها المساهم وتتأخذ المزيد من المخاطرة أكثر من المصارف التي تسيطر عليها المدراء. في ما يتعلق بالملكية النتائج التجريبية غامضة وان بعض الدراسات وجدت أدلة تجريبية قوية على أن الملكية لها تأثير على أداء المصرف والبعض الآخر يؤكد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية وربحية المصارف. (Rachdi.2013:331)

٢- الحصة السوقية (Market Share)

إن قوة السوق تقاس من حيث إجمالي الأصول والتي يمكن أن تسبب الزيادة في الكفاءة او الربحية للمصرف. العلاقة بين ربحية المصرف وهيكل السوق يمكن دراستها في غضون ثلاث فرضيات : هيكل سلوك الأداء (SCP)، وهيكل الكفاءة (ES) وفرضيات قوة السوق النسبية (RMP). وتشير فرضية (SCP) إلى أن العلاقة الإيجابية بين الفائدة الحدية وهيكل السوق ترجع إلى سلوك الأسعار غير التنافسية في الأسواق الأكثر قوة . ومع ذلك، تؤكد فرضية (RMP) أن الشركات مع قوة سوقية عالية وتميز منتجاتها عن المنافسين قادرة على استخلاص الأرباح غير التنافسية (Berger, 1995). وتشير فرضية ES الى أن الاختلافات القائمة في الفائدة يمكن أن تعزى إلى اختلاف الكفاءة التشغيلية بين المصارف وتؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين الكفاءة التشغيلية وهامش الفائدة. (kandil.2016:14)

اما متغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي (Macroeconomic) فهي ايضا تنوعت بتنوع المتغيرات التي يتبناها الباحثون والكتاب والمهتم ونبه ذا الشأن و التي تعد بجمعها متغيرات خارج سيطرة المصارف ومن اهم المتغيرات التي ركز عليها الباحثون في هذا المجال الا وهي:

١- نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP Growth)

الناتج المحلي الإجمالي يقيس مجمل النشاط الاقتصادي داخل البلد في حين يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي التغير السنوي. ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على ربحية المصارف وفقا للدراسات التي توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والربحية في القطاع المالي. ومن المتوقع أن تؤثر عوامل عديدة تتعلق العرض والطلب على القروض والودائع. على سبيل المثال من خلال النشاط المتصاعد بصورة دورية أن يزداد الطلب على الإقراض وتأثير الإيجابي على ربحية المصارف. من ناحية أخرى ظروف الاقتصاد الكلي غير الملائمة تؤدي الى زيادة حصة القروض المتعثرة وبالتالي التدهور في الأرباح. (Pepur.2011:5)

٢- معدل التضخم (Inflation Rate)

معدل التضخم هو المعدل السنوي للتغير في مؤشر أسعار المستهلك في كل البلدان. (Gustavo.2010:37) واستخدم معدل التضخم السنوي من قبل بيرري (١٩٩٢) وأن ربحية المصارف تعتمد على التضخم في حالتين التضخم المتوقع و غير المتوقع وترتبط الربحية بشكل إيجابي مع ارتفاع معدلات التضخم في حال كان متوقعا في حين الربحية ترتبط بشكل سلبي مع التضخم غير المتوقع. (ali. 2015:11)

٣- سعر الفائدة (Interest Rate)

أسعار الفائدة ترتبط بشكل إيجابي بالأداء المصرفي. الانخفاض في أسعار الفائدة يقلل منع بالديون، وذلك يساعد في الحفاظ على جودة الأصول. التغيرات في أسعار الفائدة أيضا آثار غير متكافئة على المصارف على سبيل المثال الدراسة التي اجراها (elmas 1991) تشير إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية تتلاعب بأفضلية الشركة بين المشاريع المحفوفة بالمخاطر والمشاريع الآمنة. انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية تزيد من القيمة الحالية للعائدات الشركة في المستقبل. في ضوء حقيقة أن اختيار المشاريع الأكثر خطورة سيجعل العائد المستقبلي عرضة للخطر، ولكن القيمة المستقبلية المتوقعة للشركة سترتفع، والدوافع لمشاريع منخفضة المخاطر ترتفع. لذلك، فإن من المتوقع انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية للحد من احتمالية العجز عن السداد وذلك يقلل من المخاطرة في محافظ القروض المصرفية، تظهر العديد من الدراسات أن أداء المصرف يرتبط مع الدورة الاقتصادية. (abiti.2012:15)

د- قياس الربحية (Profitability measure)

نسب الربحية هي مؤشر لكفاءة الشركة بشكل عام وتستخدم عادة كمقياس للأرباح الناتجة عن الشركة خلال فترة زمنية مستندة على مستوى المبيعات والموجودات ورأس المال العامل، والقيمة الصافية ونصيب السهم من الأرباح وتشير نسب الربحية الى قدرة الشركة على كسب الأرباح ويعتبر كمؤشر لنموها لذلك كان هناك اهتمام كبير في نسب الربحية لأنها تشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الفائدة. ولأنها تشير إلى زيادة معدل العائد على استثمارات المساهمين. (Dahmash.2012:116)

١- نسبة العائد على الموجودات : (Return On Assets)

تعد واحدة من النسب الأكثر استخدام القياس الأداء المالي في القطاع المصرفي. ويظهر قدرة الإدارة على الحصول على ودائع بكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة. (Akter.2012:3) يعكس العائد على الموجودات قدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح من موجودات المصرف لذلك يعتبر العائد على الموجودات مؤشر اعلى الكفاءة الإدارية. (Sofoklis. 2009:103) وتحسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة الآتية:

$$ROA = \text{net income} / \text{total assets} \dots\dots\dots (2-2)$$

(Wetmore.2006:127)

٢- معدل العائد على حق الملكية (Rate of Return on Equity ROE)

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين. ويتم احتساب العائد على حق الملكية بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين. كما يحدد العائد على حق الملكية مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام استثمارات المساهمين. (Alkassim.2005:6) (Elsiefy.2013:113)
وعادة ما يقاس العائد على حق الملكية من خلال تقسيم صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين ومن خلال المعادلة الآتية :

$$ROE = \text{net income} / \text{total equity} \dots\dots\dots (3-2)$$

(Ross.2008:65)

٣- نسبة هامش الربح من المبيعات (Profit Margin On Sales)

وهذه النسبة تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح وتعكس صافي الربح المتحقق لكل وحدة نقد (دينار) من المبيعات وتحسب من خلال قسمة صافي الدخل على المبيعات ومن خلال المعادلة التالية:

$$\text{Profit margin on sale} = \text{Net income} / \text{sales} \dots\dots\dots (4-2)$$

(Brigham.2014:107)

٤- نسبة القوة الإيرادية (Basic Earning Power)

وتشير هذه النسبة إلى قدرة موجودات المنشأة على خلق الدخل التشغيلي، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة التالية

$$B E P = \text{Profit before interest and taxes} / \text{Total assets} \dots\dots\dots (5-2)$$

(Brigham.2001:100)

٥- معدل العائد على الودائع (Return on Deposit)

يعد واحد من أفضل مقاييس الأداء المصرفي. وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة مصارف على الاستفادة من ودائع العملاء من أجل توليد الأرباح، معدل العائد على الودائع يدل على قدرة المصرف في الحصول على الأموال . ويحسب معدل العائد على الودائع من خلال المعادلة الآتية:

$$ROD = \text{Net Profit after Tax} / \text{Total Deposit} \dots\dots\dots (5-2)$$

(duefra.2010:29)

٦- هامش صافي الدخل (Net income margin)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق من إجمالي الإيرادات. كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{Net Profit margin} = \text{Net profit after tax} / \text{Revenues} \dots\dots\dots (6-2)$$

(Hossan.2010:33)

٧- معدل دوران الموجودات (Total asset turnover)

معدل دوران الموجودات يقيس قدرة الشركة على استخدام موجودتها لتوليد الإيرادات. تعكس نتيجة هذا المؤشر مقدرة المصرف على استعمال موجوداته لأقصى حد ممكن له، بهدف تحقيق أعلى إيرادات. ومن أبرز عيوب هذا المؤشر أنه لا يعطي صورة معبرة لمعدلات الدوران بالنسبة للمصارف التي تقدمت بموجوداتها واستهلكتها مع الزمن وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Total asset turnover} = \text{Revenues} / \text{Total asset} \dots\dots\dots (7-2)$$

(المخلافي.٢٠٠٤:٥٥)

المحور الثالث

(مناقشة نتائج التحليل والاختبار)

اولا : - تحليل مؤشرات الفجوة

سيتم التركيز في هذا المبحث على مؤشرات الفجوة للمصارف الأهلية العراقية عينة الدراسة للمدة من (2014-2005) من خلال التقارير السنوية المعلنة. وقد استخدم الباحث أربع مؤشرات وهي : مؤشر الفجوة (Gap) ومؤشر الفجوة النسبية ومؤشر نسبة فجوة حساسية الفائدة ومؤشر هامش الفائدة الصافي.

١- نسبة فجوة حساسية الفائدة (ratio Interest-Sensitivity)

وهي عبارة عن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذه النسبة تعكس المخاطرة التي يتحملها المصرف بناء على التنبؤات باتجاهات اسعار الفائدة المستقبلية مع التفضيل بنسبة اعلى من الواحد كونه يؤدي إلى زيادة عائد المصرف خاصة إذا ارتفعت مخاطرة سعر الفائدة والعكس صحيح. وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{(Interest-Sensitivity Ratio = (Interest-Sensitive Assets)/(Interest-Sensitive Liabilities)}$$

ويتضح من الجدول (3-1) ان المتوسط العام هو أكبر من الواحد الصحيح اذ بلغ (1.90) وهذه النتيجة يصعب تحقيقها لبعض المصارف ولكن يمكن ان تتحقق في حالة ان تتحمل تكاليف اضافية ناتجة عن تخفيض العائد على الموجودات بالاعتماد على الاوراق المالية قصيرة الامد او القروض ذات أسعار فائدة متغيرة في ظل النتائج المتحققة نلاحظ ان ثلاثة مصارف سجلت المتوسطات العامة لها أكثر من المتوسط العام وكانت أكبر من الواحد وهي مصرف الاتحاد ومصرف سومر ومصرف الاهلي مما يعني أن تلك المصارف كانت أكثر تجنب لمخاطر سعر الفائدة وبالشكل الذي يعزز عملها المصرفي وذلك لان المخاطرة تتأثر بشكل كبير للتقلبات المستمرة في اسعار الفائدة وقد يعرض المصرف الى خسائر او ارباح نتيجة هذه التقلبات فضلا عن تخصيص هذه المصارف جزء من ادواتها في موجودات لا تتأثر بتقلبات اسعار الفائدة كالقروض ثابتة الفائدة او الموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة ويلاحظ من الجدول أن متوسطات المصارف المتبقية قد سجلت أدنى بقليل من المتوسط العام لذلك تحاول جاهدة التغلب على هذه المخاطرة مما يؤكد القدرة الكافية لهذه المصارف مجتمعة على مواجهة مخاطرة سعر الفائدة والمحافظة على التوازن النسبي في هذه النسبة واطهار قوتها في ضل المنافسة الشديدة في العمل المصرفي. حيث سجلت أعلى نسبة في مصرف الاتحاد وبلغت (6.24) في سجلت أدنى نسبة كانت في مصرف الشرق الاوسط وبلغت (0.96) وكان المدى بين هاتين النسبتين هو (5.28) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام.

جدول (1-3)

نسبة فجوة حساسية الفائدة

الانحراف المعياري	المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.80	1.77	4.09	1.87	1.89	1.53	1.53	1.41	1.22	1.37	1.37	1.38	الموصل
0.54	1.38	1.36	1.30	1.21	1.15	1.16	1.17	1.14	1.14	1.18	2.99	دار السلام
0.23	1.60	1.99	1.71	1.43	1.49	1.29	1.36	1.38	1.67	1.85	1.81	بابل
0.03	1.17	1.15	1.16	1.15	1.14	1.11	1.14	1.18	1.23	1.20	1.20	بغداد
0.16	1.34	1.62	1.55	1.46	1.42	1.22	1.22	1.15	1.18	1.30	1.22	الخليج
0.36	2.52	2.50	2.57	2.27	2.56	2.54	2.46	2.55	2.02	2.26	3.48	سومر
0.20	1.45	1.97	1.51	1.40	1.49	1.51	1.42	1.37	1.37	1.19	1.25	الاستثمار
9.40	6.24	1.58	1.71	1.22	1.70	2.16	1.68	2.58	3.11	14.68	32.01	الاتحاد
0.30	1.93	1.71	1.43	1.82	2.28	1.90	2.15	1.73	2.17	2.45	1.71	الاهلي
0.20	1.39	1.86	1.48	1.45	1.52	1.29	1.44	1.37	1.27	1.10	1.16	الائتمان
0.15	1.27	1.22	1.18	1.07	1.14	1.15	1.27	1.47	1.59	1.33	1.26	الشمال
0.18	1.54	1.94	1.69	1.66	1.57	1.52	1.32	1.55	1.33	1.41	1.35	المتحد
0.41	1.89	2.72	2.41	1.94	2.19	1.85	1.66	1.44	1.42	1.60	1.64	التجاري
0.41	0.96	-0.25	1.20	1.18	1.13	1.05	1.06	1.05	1.07	1.06	1.05	الشرق الاطلس
	1.89	1.82	1.63	1.51	1.59	1.52	1.48	1.51	1.57	2.43	3.82	المتوسط
		0.92	0.41	0.34	0.43	0.42	0.37	0.46	0.52	3.42	7.84	الانحراف المعياري

٢- هامش الفائدة الصافي (Net Interest Margin)

ان هامش الفائدة الصافي هو الفرق بين الفائدة المكتسبة من الموجودات والفائدة المدفوعة (مصرفات) على المطلوبات.

ويلاحظ إن الهامش بين الفائدة المدفوعة والمقبوضة يختلف باختلاف الفترة الزمنية وتغيرات أسعار الفائدة، واستنادا لذلك فإن مدة الموجودات ومدة المطلوبات يتغير نتيجة لعدم التطابق بين تركيبة الاستحقاق للموجودات والمطلوبات. فإذا كان هناك فارق يمكن تحقيقه من أسعار الفائدة المتحققة من استعمال الأموال في القروض والاستثمارات بشكل أكبر من التكاليف المدفوعة على الودائع والأموال المفترضة من السندا تمثلا على افتراض وجود استحقاقات متطابقة، فإن ذلك يكون لصالح المصرف إذ تكون موجوداته بعيدة عن تأثيرات تقلبات سعر الفائدة وبالتالي يمكنه الحفاظ على قيمة المصرف. ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{Net interest income/Total earning assets} = \text{nim}$$

يتضح من الجدول (2-3) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.78) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الاستثمار اذ بلغ (3.42)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في مصرف سومر وبلغت (0.06) وإن المدى في ضوء هاتين النسبتين (3.36) وهذا على من المتوسط العامل عينة الدراسة مجتمعة والبالغ (0.78) مما يعكس قدرة مصرف الاستثمار على استثمار موجودات هو تمكنه من تحقيق اعلى هامش فائدة صافي.

ولما كان صافي دخل العمليات المصرفية يمثل الفرق بين الفوائد المصرفية المقبوضة (فوائد القروض والاستثمارات) والفوائد المصرفية المدفوعة (فوائد الودائع المختلفة) فقد كان لزيادة مبالغ الايرادات الجارية الناجمة عن فوائد النشاط الجار يالأثر الأكبر في نمو هامش الفائدة الصافي NIM ، وتعزى زيادة الإيرادات في جانب منها الى قيام المصرف بالاستثمار بممارسة نشاط الصيرفة الشاملة لقطاعات الاقتصاد وكذلك توجه المصرف نحو تنويع استثمار الاموال المتاحة لديها ما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) إن هناك أربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العامل لمشاهدات. وإن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (1.46) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2010 وبلغت (0.38) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (1.08) وهذا يدل على استغلال المصارف لموجوداتها وقدرتها على تحقيق اعلى هامش فائدة، وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

جدول (2-3)
هامش الفائدة الصافي

الانحراف المعياري	المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.18	0.25	0.01	0.28	0.09	0.14	0.17	0.13	0.25	0.38	0.34	0.675	الموصل
0.45	0.32	0.08	0.11	0.13	0.04	0.01	0.97	1.40	0.33	0.04	0.07	دار السلام
1.02	0.57	3.59	0.03	0.16	0.16	0.29	0.45	0.57	0.23	0.14	0.12	بابل
0.03	0.08	0.05	0.07	0.08	0.08	0.06	0.08	0.10	0.16	0.10	0.04	بغداد
0.05	0.10	0.14	0.19	0.20	0.07	0.04	0.05	0.11	0.07	0.09	0.10	الخليج
0.06	0.06	0.00	0.02	0.02	-0.01	0.00	0.11	0.09	0.18	0.10	0.10	سومر
4.29	3.42	10.47	7.52	4.04	0.10	0.15	0.25	10.87	0.48	0.19	0.09	الاستثمار
2.20	1.24	0.08	0.27	0.17	0.09	0.20	0.09	0.49	7.02	3.74	0.27	الاتحاد
0.10	0.13	0.08	0.13	0.26	0.07	0.05	0.04	0.14	0.36	0.07	0.11	الاهلي
0.20	1.39	1.86	1.48	1.45	1.52	1.29	1.44	1.37	1.27	1.10	1.16	الائتمان
0.15	1.27	1.22	1.18	1.07	1.14	1.15	1.27	1.47	1.59	1.33	1.26	الشمال
0.31	0.07	0.10	0.10	0.12	0.14	0.06	0.00	0.06	-0.77	0.43	0.42	المتحد
0.41	1.89	2.72	2.41	1.94	2.19	1.85	1.66	1.44	1.42	1.60	1.64	التجاري
0.03	0.08	0.02	0.11	0.12	0.11	0.06	0.08	0.08	0.12	0.05	0.07	الشرق الاوسط
	0.78	1.46	0.99	0.70	0.42	0.38	0.47	1.32	0.92	0.67	0.44	المتوسط
		2.74	1.93	1.09	0.66	0.57	0.57	2.71	1.79	0.99	0.52	الانحراف المعياري

ثانياً:- مناقشة نتائج تحليل الأداء المصرفي في المصارف الأهلية العراقية

خصص هذا المبحث لتحليل مؤشرات الربحية من خلال التقارير السنوية المعلنة للمصارف الأهلية العراقية للمدة (2005-2014) ويشمل هذا التحليل على سبعة مؤشرات وهي:- العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، هامش صافي المبيعات، نسبة القوة الايرادية، معدل العائد على الودائع، هامش صافي الدخل، معدل دوران الموجودات. وكان الهدف من اجراء التحليل هو لإظهار الأثر الذي تمارسه هذه المؤشرات في دعم الثقة في النظام المالي المصرفي بما يحقق استقرار وسلامة النظام المصرفي بشكل عام وتعزيز الثقة به وقدرة تلك المصارف على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر المستقبلية وانكاس ذلك على قيمة المصرف.

١- نسبة العائد على الموجودات : (Return On Assets)

ويعكس العائد على الموجودات قدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح من موجودات المصرف لذلك يعتبر العائد على الموجودات مؤشر اعلى الكفاءة .

وتحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات .ومن خلال المعادلة الآتية:

$$ROA = \text{net income} / \text{total assets}$$

يتضح من الجدول (3-3) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.07) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان مصرف الائتمان اذ بلغ (0.39)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف التجاري وبلغت (0.02) وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.37) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العامل لمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة وتمتلك الافضلية في توليد الأرباح من استثمارها الحقيقي لموجوداتها قياساً بالمصارف الأخرى.

أما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) إن هناك أربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العامل لمشاهدات. وأن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2007 وبلغت (0.12) وإن أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2009 وبلغت (0.03) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.09) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشر اعلى أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبياً مما ان عكس ذلك في نتائج هذا المدى.

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة في تضح من الجدول أن هناك 12 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العامل لمشاهدات وأن أعلى نسبة سجلت في مصرف الائتمان سنة 2006 اذ بلغت (0.91) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 2006 اذ بلغت (0.10)- (وأن المدى لهذه المشاهدات (1.01) وهي نسبة كبيرة قياساً ببقيّة المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول (3-3)

نسبة معدل العائد على الموجودات

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
الموصل	0.02	0.03	0.04	0.03	0.03	0.05	0.04	0.03	0.07	0.01	0.04	0.02
دار السلام	0.02	-0.04	0.50	0.04	0.02	0.24	0.01	0.02	0.02	0.02	0.09	0.16
بابل	0.03	0.04	0.05	0.05	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.02	0.03	0.01
بغداد	0.01	0.03	0.05	0.04	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01
الخليج	0.03	0.03	0.03	0.02	0.03	0.02	0.03	0.07	0.06	0.04	0.04	0.02
سومر	0.04	0.03	0.03	0.01	0.05	0.41	0.15	0.44	0.43	0.01	0.16	0.18
الاستثمار	0.04	0.01	0.06	0.05	0.02	0.04	0.03	0.06	0.05	0.02	0.04	0.02
الاتحاد	0.39	0.03	0.05	0.03	0.02	0.07	0.03	0.03	0.09	0.02	0.08	0.11
الاهلي	0.02	-0.02	0.03	0.04	0.01	0.01	0.01	0.05	0.03	0.01	0.02	0.02
الائتمان	0.86	0.91	0.78	0.72	0.02	0.01	0.04	0.04	0.02	0.54	0.39	0.38
الشمال	0.03	0.03	0.05	0.04	0.03	0.03	0.04	0.04	0.02	0.01	0.03	0.01
المتحد	0.04	-0.10	0.01	-0.01	0.03	0.06	0.07	0.07	0.04	0.04	0.02	0.05
التجاري	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.06	0.03	0.05	0.03	0.02	0.02	0.02
الشرق الاوسط	0.03	0.02	0.04	0.02	0.02	0.01	0.03	0.03	0.03	0.01	0.02	0.01
المتوسط	0.11	0.07	0.12	0.08	0.03	0.08	0.04	0.07	0.07	0.06	0.07	
الانحراف المعياري	0.22	0.23	0.21	0.17	0.009	0.10	0.03	0.10	0.10	0.13		

٢- معدل العائد على حق الملكية (Rate of Return on Equity ROE)

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين. ويتم احتساب العائد على حق الملكية بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين. كما يحدد العائد على حق الملكية مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام استثمارات المساهمين. أن العائد على حق الملكية هو مقياس الكفاءة في توظيف رؤوس الأموال للمساهمين أو بدلا من ذلك نسبة العائد إلى أصحابها على استثماراتهم في الشركة. ويتم تعريف العائد على حق الملكية (ROE) صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين. فارتفاع هذه النسبة تدل على قدرة المصرف باتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية. ويحسب من خلال المعادلة الآتية :

$$ROE = \text{net income} / \text{total equity}$$

يتضح من الجدول (3-4) بأن المتوسط العام لملاحظات هذه النسبة بلغت (0.26) وأن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الائتمان اذ بلغ (2.33)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف التجاري وبلغت (0.05) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (2.28) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء كانت بالمتوسط العامل لملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يعني ان المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة وتمتلك الافضلية في توليد الأرباح من استثمارها الحقيقي لموجوداتها قياسا بالمصارف الاخرى.

أما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) إن هناك اربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العامل لملاحظات. وأن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2006 وبلغت (0.71) وإن أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2010 وبلغت (0.09) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.62) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشر اعلى ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى.

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة في تضح من الجدول ان هناك 8 مشاهدة فقط سجلت اعلى من المتوسط العامل لملاحظات وإن أعلى نسبة سجلت في مصرف الائتمان سنة 2006 اذ بلغت (9.60) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 2007 اذ بلغت (-0.30) وإن المدى لهذه المشاهدات (9.9) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

جدول (3-4)

نسبة معدل العائد على الملكية

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
الموصل	0.08	0.10	0.14	0.17	0.12	0.16	0.12	0.07	0.15	0.01	0.11	0.05
دار السلام	0.02	-0.24	0.04	0.29	0.15	0.02	0.10	0.13	0.10	0.06	0.07	0.13
بابل	0.06	0.09	0.11	0.14	0.07	0.07	0.05	0.04	0.02	0.03	0.07	0.04
بغداد	0.03	0.14	0.26	0.23	0.14	0.12	0.15	0.12	0.11	0.10	0.14	0.06
الخليج	0.11	0.10	0.17	0.12	0.13	0.10	0.10	0.21	0.16	0.10	0.13	0.03
سومر	0.05	0.05	0.05	0.02	0.07	0.01	0.24	0.01	0.01	0.01	0.05	0.07
الاستثمار	0.16	0.08	0.21	0.17	0.07	0.01	0.08	0.01	0.14	0.10	0.10	0.06
الاتحاد	0.40	0.04	0.06	0.05	0.05	0.12	0.06	0.15	0.20	0.05	0.12	0.11
الاهلي	0.06	-0.03	0.06	0.10	0.01	0.02	0.02	0.10	0.08	0.03	0.05	0.04
الائتمان	5.91	9.60	3.61	2.63	0.07	0.06	0.10	0.13	0.06	1.15	2.33	3.07
الشمال	0.12	0.09	0.13	0.12	0.14	0.16	0.16	0.21	0.13	0.06	0.13	0.04
المتحد	0.12	-0.30	0.05	-0.03	0.12	0.18	0.18	0.17	0.09	0.07	0.06	0.14
التجاري	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.14	0.05	0.09	0.05	0.03	0.05	0.04
الشرق الاوسط	0.38	0.14	0.29	0.22	0.15	0.10	0.13	0.13	0.10	0.12	0.18	0.09
المتوسط	0.54	0.71	0.37	0.30	0.10	0.09	0.11	0.11	0.10	0.14	0.26	
الانحراف المعياري	1.49	2.47	0.90	0.65	0.04	0.05	0.05	0.06	0.05	0.28		

المحور الرابع

(الاستنتاجات والتوصيات)

اولاً:- الاستنتاجات

من خلال الاطلاع على الكثير من الأدبيات التي تناولت دراسة مخاطرة سعر الفائدة وكيفية تأثيرها على الموجودات والمطلوبات توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية :-

١- أسعار الفائدة تلعب دور كبير في تحديد عملية العرض والطلب على الأموال ومن خلالها يتم تحديد هذه العملية لذلك كان لازماً على المؤسسات المالية مواجهة مخاطر سعر الفائدة ووضع الادوات اللازمة لذلك لتفادي التقلبات والتذبذبات في اسعار الفائدة.

٢. الاهتمام بجميع مجاءات بها لنظريات التي فسرت سلوك اسعار الفائدة والاسترشاد به خاصة وأنها اتفقت على عوامل مهمة كان عامل الزمن الابرز بينهما.

٣. تسعى المصارف الى تجنب مخاطرة سعر الفائدة سواء في حالة الارتفاع لأن ذلك يسبب الإنخفاض في قيم موجودتها أو في حالة الانخفاض لان ذلك يعرضها الى مخاطر اعادة الاستثمار بفائدة منخفضة.

٤. تعمل المصارف على تصنيف موجودتها وفقاً لحساسية التغيرات في أسعار الفائدة وذلك لتجنب تعرض الموجودات والمطلوبات إلى انخفاض قيمتها في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.

٥. قيمة المصرف هي ناتج القيمة السوقية لموجودات ومطلوبات المصرف حيث تتأثر قيمة المصرف بتقلبات وتذبذبات اسعار الفائدة مما يتطلب تقليص الفجوة في فترات الاستحقاق.

٦. يعتبر تحليل الفجوة اطار مهم في الحفاظ على قيمة المصرف لأن هي عمل على تحديد الفروقات في فترات الاستحقاق ومعالجة تدفقاتها زمنياً والعمل على قياس حساسية الموجودات والمطلوبات ازاء التغيرات في اسعار الفائدة.

٧. تتعامل الفجوة مع عامل الزمن بوصفه متغير اساسي نتيجة التغير والتذبذب في أسعار الفائدة والأخذ بنظر الاعتبار التدفقات النقدية ووقت حدوثها.

٨. تعد إدارة الموجودات والمطلوبات واحدة من اهم الادوات المستخدمة لإدارة المخاطرة في المصارف خاصة اذا عرفنا ان الصناعة المصرفية تتعرض للعديد من المخاطر مثل مخاطر السوق والمخاطر المالية ومخاطر سعر الفائدة.

٩. إن إدارة الموجودات والمطلوبات هي عملية يمكن خلالها إدارة المؤسسة المالية المصارف على وجه الخصوص وترتيب ميزانيتها العمومية من أجل مواجهة مخاطر سعر الفائدة.

١٠. إن الهدف من إدارة الموجودات والمطلوبات هو تحقيق مستوى معين من الربحية في ظل وجود المخاطرة في اطار ما يعرف بالإدارة الاستراتيجية للميزانية العمومية الذي تأخذ بنظر الاعتبار المخاطر المفترضة.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة دراسة أوضاع المؤسسات المصارف على وجه الخصوص والسعي إلى تغيير تركيبة موجوداتها لصالح الأقل مخاطرة وذلك بتغيير أوجه استخدامات أموالها حتى تتمكن من الارتقاء بقدرتها على مواجهة المخاطرة.
٢. ضرورة قيام المصارف بدراسة فقرات الميزانية العمومية لتحديد مدى الحساسية في كل فقرات الموجودات والمطلوبات لتذبذب سعر الفائدة وتحديد قيمة الفجوة للميزانية العمومية ومدى تأثير ذلك على هامش الفائدة الصافي.
٣. ضرورة اهتمام المصارف بالدراسات الخاصة بمخاطرة سعر الفائدة وكيفية إدارتها بالشكل السليم بما يضمن عدم الانخفاض في قيم الموجودات.
٤. عدم الاستهانة بأي شكل من أشكال المخاطرة ولا سيما أن المتغيرات كبيرة في السوق المالية وهذا يتطلب من المصارف من إنشاء وحدات قادرة على التنبؤ بمسارات واتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل وهذا يتطلب أن تستخدم المصارف أساليب دفاعية لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة.
٥. تحتاج المؤسسات المالية المصارف خاصة إلى استخدام الأساليب الحديثة المستخدمة في الأسواق العالمية في إطار التحكم بمخاطرة سعر الفائدة.
٦. ضرورة أن تتبنى المصارف الاستراتيجيات المناسبة لتحديد مخاطر سعر الفائدة ولا سيما في النشاط الإقراضي والاستثماري سواء على المستوى المحلي أو لدولي والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة تلك المخاطر.
٧. ضرورة قيام إدارة الموجودات والمطلوبات بتوفير إطاراً شاملاً القياس ومراقبة مخاطر سعر الفائدة لذلك تحتاج المصارف إلى أن تكون متكاملة بشكل وثيق مع استراتيجية العمل وإدارة الموجودات والمطلوبات تعمل على تقييم أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية وتعديل الموجودات والمطلوبات بطريقة ديناميكية من أجل إدارة المخاطرة.
٨. قيام إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارة هيكل الفجوة في الميزانية العمومية وهذا الجانب يشدد على أهمية تحقيق التوازن بين آجال الاستحقاق وكذلك التدفقات النقدية على جانبي الميزانية العمومية.
٩. ضرورة قيام المصارف بإدارة مخاطر سعر الفائدة وذلك للحفاظ على الأرباح وتحسين القدرة على استيعاب الخسائر المحتملة ويترتب على ذلك تأثير مبادلة العائد والمخاطرة.
١٠. ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية المناسبة واعتماده أعلى أسس صحيحة وسليمة إذا ما رغبت بتحقيق العائد الذي تسعى إليه جميعاً لمصارف والحفاظ عليه من كافة أوجه المخاطرة.

المصادر

المصادر العربية

- ١-بورج، دان.(٢٠٠٢). إدارة المخاطرة المالية في الاستثمارات والمشاريع. كتب المدير ورجال الاعمال، الشركة العربية للإعلام العربي (شعاع)، القاهرة، مصر، السنة العاشرة، تشرين الثاني، العدد الثاني والعشرون.
- ٢-خان، طارق الله؛ احمد، حبيب. (٢٠٠٣). إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية. البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
- ٣-العامري، نبراس محمد؛ الامام، صلاح الدين محمد.(٢٠١٢). استعمال أنموذج عائد راسا مال المعدل بالمخاطر (RAROC) في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد ٢١، الفصل الرابع، ص١٦٩-٢٠٧.
- ٤-المخلافي، عبد العزيز محمد احمد.(٢٠٠٤). تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية. اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

المصادر الاجنبية

- 1- abiti, alex.(2012) . The Impact of Financing Structure and macroeconomic Variables on Profitability of listed Ghanaian banks.School of Management.
- 2- Akter, Sharmin.(2012). evaluating three banking erformanc using profitability model. Thesis. university, Bangladesh .
- 3- Ali, Muhammad.(2015) Bank profitability and its determinants. in Pakistan: A panel data analysis after financial crisis. Iqra Universit University Malaysia Sarawak.
- 4- Alkassim, Faisal.(2005) The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC Countries: A Comparative Study. International Bank.
- 5- Altunbas, Yener.(2004) bank performance in europe. Working paper series no. 398 / octoper.
- 6- Asfaw, Hailu.(2014) Credit Risk Management Practice of Ethiopian Commercial Banks.European Journal of Business and Management. ISSN 2222. Vol.7, No.7.
- 7- bcbs. (2015- June). Basel Committee of Banking Supervision Interest rate risk.
- 8- Boblingen, Johannes G. (2008). The Risks of Financial Risk Management. Unpublished Thesis, Department Corporate Management & Economics, Zeppelin University, Germany..
- 9- Brigham,Eugene F.,Honston. (2001). fundamentals of financial managemen. Harconrt.Inc.U.S.A.
- 10-Burucs, Judit.(2014) How Can a Medium-Sized Bank Develop Its Own Asset/Liability Risk Management System.international finance bank word.
- 11-Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets. 3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.

- 12-Charumathi,B.(2008). Asset Liability Management in Indian Banking industry- with special reference to interest rate risk management in ICICI bank.proceedings of the word congress of engineering.
- 13-Dahmash, Firas.(2012) The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 11; June.
- 14- Delis, Matthaios.(2005) bank-specific industry-specific and macroeconomic determinants of banks profitability. Working paper series.
- 15-dufera, abdi.(2010) financial performance valuation(case study of awash international bank).mekelle university.
- 16- Elsiefy, Elsayed.(2013) Determinants of profitability of commercial banks in Qatar. International Journal of Economics and Management Sciences Vol. 2, No. 11, , pp. 108-142.
- 17-Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B.(2003). Analyzing and Managing banking risk. The international bank for reconstruction and development/the world bank.
- 18- Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B.(2009). Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management. 3rd, ed., The World Bank, Washington, D.C. .
- 19- Haring, Dennis.(2008). Balance sheet management of Financial Institutions and exchange rate fluctuations. Thesis University of Amsterdam.
- 20- Hossan, Faruk.(2010). Performance evaluation and ratio analysis of Pharmaceutical Company in Bangladesh.university west.
- 21-Hyderabad, idrbt.(2012) analysis of asset liability management data of banks. School of Management Studies.
- 22- Jurevicieneb, Daiva.(2013) DEA Application at Cross-Country Benchmarking: Latvian vs Lithuanian banking sector. Procedia - Social and Behavioral Sciences.
- 23- Kablan, Sandrine.(2010) Banking Efficiency and Financial Development in Sub-Saharan Africa. IMF Working Paper.
- 24- kumar, mano J. (2013). Risk managment in banking sector -an empirical study. International Journal of Marketing. Vol.2, No. 2, February.
- 25- mishkin,frederic (2004)the Economics of Money Banking and financial. 7th Ed., The Addison-Wesley series in economics.
- 26- Oblakovic,Goran, .(2013) Risk Management at the Strategic and Operational Levels of Swiss Banks Thesis University of St.Gallen, School of Management.Croatia.
- 27- Onuonga, Susan Moraa.(2014) The Analysis of Profitability of Kenya`s Top Six Commercial Banks: Internal Factor Analysis. American International Journal of Social Science. Vol. 3, No. 5; October.

- 28- Pepur, Sandra.(2011) Profitability Determinants of the Macedonian Banking Sector in Changing Environment. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*.
- 29- Rachdi, Housseem.(2013) What Determines the Profitability of Banks During and before the International Financial Crisis? Evidence from Tunisia. *International Journal of Economics, Finance and Management*. VOL. 2, NO. 4, Jun-July.
- 30- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C. (2008). *Bank Management and Financial Services*. 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore.
- 31- Ryu, Lisa.(2005) The Sensitivity of Bank Net Interest Margins and Profitability to Credit, Interest-Rate, and Term-Structure Shocks.across bank product specializations.working bank.
- 32- Sangeetha, Jaya.(2012) Financial Crisis and Omani Commercial Banks: A Performance Review. *European Journal of Business and*.
- 33- smink,meye.(1993) Strategies and Techniques for Asset-Liability Management an Overview. *The Geneva Papers on Risk and Insurance*, 18 (No. 67), 144- 157.
- 34- Smith, Donald.(2001). *Risk Management Derivatives*.
- 35- Sofoklis, Voyazas.(2009) determinants of bank profitability evidence from the greek banking sector. *Economic annals*, Volume liv no. 182 / July – September.
- 36- Stevenson, Lorna.(2005) *Management of Interest Rate Risk*. CIMA Publishing is an imprint of Elsevier
- 37- Supartika, Nina.(2016) Factors Affecting Profitability of Small Medium Enterprises (SMEs) Firm Listed in Indonesia Stock Exchange. *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 4, No. 2, February.
- 38- Tulsian, Monica.(2015) Profitability Analysis. *IOSR Journal of Economics and Finance*. Volume 3, Issue 2. Ver. I ,PP 19-22.
- 39- Zhou, Bin.(2012) analyze banking efficiency from an international perspective .